أوروبا تندد.. والولايات المتحدة تؤكد تأهبها لمواجهة تهديدات كوريا الشمالية

اشنطن/ وكالات

أعلنت الولايات المتحدة أنها تتخذ كل الاحتياطات اللازمة إزاء التهديدات التي أطلقتها كوريا الشمالية بشن هجوم نووي عليها مؤكدة أنها لم تتفاجأ بتصرف بيونج يانج على هذا الصعيد.

وأكد المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية جاني كارني أن هذه التهديدات تغذي بالتأكيد قلق واشنطن، وشدد على أن ما سماها الأفعال والتصريحات الاستفزازية لا تؤدي إلا إلى عزل إضافي لكوريا الشمالية.

وأشار إلى أن بيونج يانج "يمكنها اختيار طريق تحسين اقتصادها عن طريق العمل على احترامها التزاماتها الدولية" في ما يتعلق ببرنامجها النووي.

يشار إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت في وقت سابق أنها تعتزم نشر نظام لاعتراض الصواريخ على ارتفاع عال في جزر غوام في الأسابيع المقبلة.

ويشمل النظام المعروف باسم "ثاد" على قاذفة صواريخ تنصب على شاحنة، وصواريخ اعتراضية ورادارا للرصد من طراز إيهان/ تيبيواي2.

وأكدت كوريا الشمالية أمس انها نصبت صاروخًا ثانيًا متوسط المدى على منصة إطلاق صواريخ نقالة في ساحلها الشرقي.

ونقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية أمس عن مسؤول حكومي كبير في سيئول قوله: "لقد تأكد أن كوريا الشمالية قامت في مطلع هذا الأسبوع بنقل صاروخين متوسطي المدى من نوع موسودان بالقطار إلى الساحل الشرقي ونصبتهما على آليات مجهزة بمنصات إطلاق".

وكانت كوريا الشمالية قد أعلنت السماح لجيشها بشن عمليات عسكرية ضد الولايات المتحدة عند الاقتضاء بما في ذلك إمكان قصفها بقنابل نووية، مما أدى إلى ردود فعل دولية واسعة.

وفي هذا السياق قال وزير دفاع كوريا الجنوبية: إن كوريا الشمالية حركت صاروخا طويل المدى إلى ساحلها الشرقي, لكن الوزير أشار إلى أنه لا توجد مؤشرات على أن بيونج يانج تستعد لخوض حرب شاملة.

من جانبه قال الجيش الكوري الجنوبي انه قام بتشغيل انظمة رصد ومراقبة استعدادا لأي اطلاق محتمل لصواريخ متوسطة المدى من قبل كوريا الشمالية.

ونقل راديو كوريا الجنوبية عن مسؤول وصفه بالكبير في البحرية قوله أن المدمرة/ ايجيس/ المدرعة والتي تزن 7600 طن والمزودة برادار من طراز (اسباي1-) يمكنها اكتشاف اهداف من على بعد الف كيلومتر، وهي الآن في حالة استعداد في السواحل الشرقية والغربية لشبه الجزيرة الكورية.. مضيفا أنه اذا اطلقت كوريا الشمالية صاروخا فإن كوريا الجنوبية سوف تتبع مساره.

يذكر أن مدمرة من طراز ايجيس كانت قد عادت إلى وحدتها بعد المشاركة في المناورات العسكرية المشتركة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة قد تم تحريكها إلى الساحل الشرقي في حين تم ارسال مدمرة أخرى إلى الساحل الغربي.

من ناحية أخرى دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون السلطات الكورية الشمالية إلى وقف ما سماه الخطاب السلبي والامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وقال كي مون خلال مؤتمر صحفي في موناكو: إن جميع الأطراف المعنية بالوضع في شبه الجزيرة الكورية -وخاصة أعضاء المجموعة السداسية وخصوصا الحكومة الصينية- يمكن أن تقوم بدور مهم للغاية لتهدئة الوضع أولاً.

وجدد القول: إن التهديدات النووية ليست لعبة، مشددا على ضرورة امتثال بيونج يانج لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

وتتابعت ردود الفعل الدولية تجاه بيونج يانج، إذ أدانت روسيا بشدة أمس الأول تصعيد كوريا الشمالية ضد جارتها الجنوبية والولايات المتحدة.

وكانت العلاقات بين البلدين قد تدهورت عقب التدريبات العسكرية السنوية التي أجرتها سول، والجولة الجديدة من العقوبات التي فرضت على بيونج يانج بسبب تجاربها الصاروخية الثلاث التي كانت آخرها يوم 12 فبراير الماضي.

كما أدان الاتحاد الأوروبي قرار كوريا الشمالية استئناف أنشطتها النووية .

وقالت كاترين آشتون رئيسة السياسة الخارجية بالاتحاد في بيان: إن قرار كوريا يعتبر انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والتزامها الذي قطعته على نفسها في المباحثات السداسية عام 2007م بإغلاق المنشآت النووية.

وأضافت: إن استمرار كوريا الشمالية في انتهاك الالتزامات الدولية يهدد الاستقرار في المنطقة ويؤدي بالضرورة إلى رد أقوى من قبل المجتمع الدولي.

ودعت كوريا الشمالية إلى وقف إشعال التوترات والتجاوب مع المجتمع الدولي في إطار المباحثات السداسية للعمل من أجل سلام واستقرار دائم لتكون شبه الجزيرة الكورية منطقة منزوعة السلاح النووي.

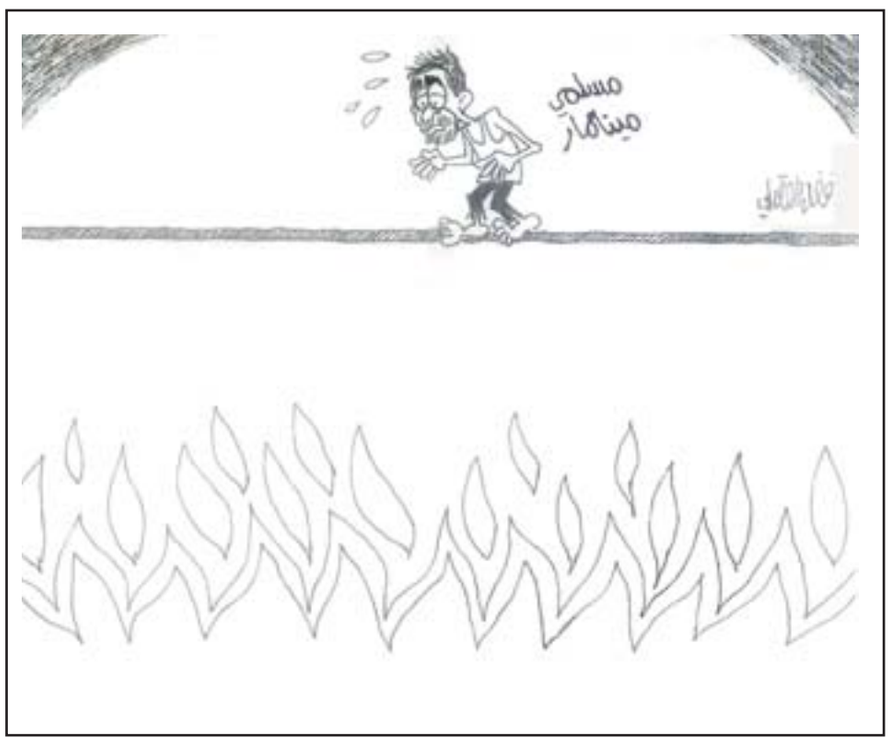

معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية بين التحديات والتطلعات

قاسم الشاوش

تواجه المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة التقليدية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة الثلاثاء الماضي عدة تحديات أهمها غياب آليه تنفيذية محددة للمراقبة من قبل المنظمة الدولية لإلزام الدول المصدرة للأسلحة بتطبيق بنود المعاهدة وافتقارها لمنع نقل الأسلحة من دولة لأخرى على سبيل المساعدة أو المنحة أو الهدية، كما أن مشروع هذه الاتفاقية التاريخية الذي ظل العالم يترقبها طويلا لا يزال يحوي ثغرات من شأنها أن تجعل أول معاهدة في العالم لتجارة الأسلحة التقليدية غير فعالة.

وتهدف المعاهدة إلى وضع معايير لكل عمليات نقل أي نوع من الأسلحة التقليدية عبر الحدود الدولية سواء كانت أسلحة خفيفة أو ثقيلة. كما تفرض هذه المعاهدة شروطا ملزمة للدول لمراجعة كل عقود نقل الأسلحة عبر الحدود لضمان عدم استخدام الذخائر في انتهاكات لحقوق الإنسان وضمان أنها لا تنتهك أي حظر مفروض وأنها لم تنقل بشكل غير مشروع.

ويرى دبلوماسيون انه لا يعني إقرار المعاهدة التي احتاجت عملية صياغتها سبع سنوات من المفاوضات والنقاشات. أنها ستصبح ملزمة لجميع الدول، إلا بعد أن توقع كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المعاهدة ثم تصادق عليها، وتصبح المعاهدة ملزمة فقط للدول التي صادقت عليها. وقد يتم ذلك في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات، وهي فترة قصيرة بالنسبة لمعاهدة دولية..

ويشمل نص المعاهدة، التي تعد الأولى منذ معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية 1996، مختلف أنواع الأسلحة التقليدية من الدبابات والعربات القتالية المدرعة، والأنظمة المدفعية، والطائرات المقاتلة، والمروحيات القتالية، والسفن الحربية، والصواريخ، ومنصات إطلاق الصواريخ وكذلك الأسلحة الصغيرة والخفيفة كالبنادق والصواريخ المحمولة..

ولتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤلفة من 193 دولة في الثاني من أبريل الجاري بأغلبية كاسحة أول معاهدة لتجارة هذه الأسلحة حيث وافقت على الاتفاقية 154 دولة وعارضتها ثلاث دول هي إيران وسوريا وكوريا الشمالية، في حين امتنعت 23 دولة عن التصويت بينها روسيا والصين ..

وحالت الاعتراضات التي أبدتها إيران وسوريا وكوريا الشمالية في مؤتمر بمقر الأمم المتحدة لوضع مسودة المعاهدة في فبراير الماضي دون الوصول إلى الإجماع المطلوب لإقرار المعاهدة. ولم يكن أمام الوفود المؤيدة للمعاهدة خيار سوى اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرارها.

ووصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إقرار الجمعية العامة بالمنظمة الدولية أول معاهدة لتجارة الأسلحة بأنها "إنجاز دبلوماسي تاريخي وتتويج لأحلام راودتنا طويلا ولجهود بُذلت طوال سنين عدداً".

وقال: إن المعاهدة "ستكون أداة جديدة وفعالة في جهود المنظمة لمنع وقوع انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي، كما أنها ستوفر الزخم المطلوب بشدة لجهود نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة". مشيدا باستعداد الدول لتسوية عدد من القضايا المعقدة لإتاحة المجال لاعتماد نص متوازن ورادع للمعاهدة، كما أثنى على الدور المهم الذي قام به المجتمع المدني منذ بداية العملية من خلال مساهمات خبرائهم ودعمهم الحماسي.

وأكد مون أن اعتماد المعاهدة يجسد الإنجازات العظيمة التي يمكن أن تتحقق عندما تعمل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني معاً من خلال الأمم المتحدة.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة الحكومات إلى ضم الجهود مع المجتمع المدني لضمان التطبيق الكامل والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة.

ورحب الاتحاد الأوروبي بنجاح الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوصل إلى توافق أممي حول هذه المعاهدة واعتبرت الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون أن هذه المعاهدة من شأنها أن تضع نهاية ناجحة لمفاوضات مكثفة بهذا الخصوص دامت سنوات طويلة.

ووصفت آشتون نص المعاهدة بأنه "متوازن وقوي"، مشيرة إلى أن المعاهدة ستجعل من تجارة الأسلحة أمراً أكثر شفافية كما دعت المسئولة الأوروبية الأمين العام للأمم المتحدة إلى فتح باب التوقيع على هذه المعاهدة التي من المتوقع أن يبدأ في شهر يونيو القادم، مؤكدة أن تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية سوف يخفف من المعاناة البشرية، كما أنه يقدم مساهمة فاعلة في إقامة السلام ونشر الاستقرار والأمن الدوليين.

وتعهدت آشتون، أن يعمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على دفع كافة الأطراف الدولية على تطبيق المعاهدة بشكل فعال وقالت: "ومن هنا، ندعو كافة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى توقيعها والمصادقة عليها.

وأشادت منظمات الإغاثة الدولية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية ومنظمة العفو الدولية بالمصادقة على هذه المعاهدة ورأت فيها خطوة ضرورية. وقالت آنا ماكدونالد من منظمة أوكسفام :إنه "للمرة الأولى أصبحت لدينا معاهدة ملزمة تنظم تجارة السلاح". ووصفوا التصويت عليها بهذه الأغلبية الساحقة "باللحظة التاريخية"..

ويُقدَّر حجم تجارة الأسلحة دولياً بحوالي 100 مليار دولار أمريكي في عام 2012م وحده، وذلك بعد أن كان لا يتجاوز 80 مليار دولار قبل بضعة سنوات، إذ أنها تجارة آخذة بالنمو بوتيرة سريعة

وهي تجارة تقوم على تداول منتجات جدٌّ خطيرة، ومميتة، صُممت للقتل والتشويه. ونظراً لعدم خضوعها كتجارة للتنظيم الصارم والحذر، فإنها تتسبب بمقتل ملايين البشر وتشويههم..

وارتفع حجم الانتقالات الدولية للأسلحة بنسبة 24% خلال الفترة ما بين 2007 و2011م، قياساً بالفترة ما بين 2002 و2006م. وبلغت قيمة تجارة السلاح الدولية 29954 مليون دولار عام 2011م، صعوداً من 24535 مليون دولار عام 2010..

وكان للأزمة المالية العالمية دورها في التراجع النسبي، الذي شهدته الصادرات الدولية من الأسلحة التقليدية في الفترة ما بين عامي 2007 و2010م، قبل أن يعود المعدل للارتفاع في عام 2011م.

وقد جاء تصنيف أكبر خمسة مصدّرين للأسلحة التقليدية عام 2011م، على النحو التالي: الولايات المتحدة، بنسبة 30% من إجمالي صادرات السلاح العالمية، روسيا (24%)، ألمانيا (9%)، وفرنسا 8% وآخرها بريطانيا 4%.

وعلى مستوى القائمة الخاصة بأكبر مائة شركة منتجة للسلاح في عام 2010م، حلت شركة لوكهيد مارتن الامريكية في المرتبة الأولى عالمياً، بإجمالي مبيعات قدرها 45.8 مليار دولار، بينها 35.73 مليار دولار مبيعات عسكرية، صعوداً من 33.43 مليار دولار عام 2009م. أي أن نسبة المبيعات العسكرية لدى الشركة بلغت 78% من إجمالي المبيعات..

وحلت شركة سيستمز في المرتبة الثانية عالمياً. وقد بلغت القيمة الإجمالية لمبيعاتها 34.6 مليار دولار، بينها 32.88 مليار دولار مبيعات عسكرية، صعوداً من 32.54 مليار دولار تحققت في عام 2009م، أي أن نسبة المبيعات العسكرية إلى إجمالي المبيعات تبلغ 95% ..

وفيما يخص كبار المستوردين الدوليين للأسلحة التقليدية، خلال الفترة ما بين 2007 و2011م، حلت الهند في المرتبة الأولى عالمياً، حيث استوردت ما نسبته 10% من إجمالي المبيعات العسكرية الدولية. ، وكوريا الجنوبية في الترتيب الثاني عالمياً، بواقع 6%، ثم باكستان (5%)، والصين 5%.. اضافة إلى فنزويلا والسعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول..

ووفقاً للبيانات الجديدة الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فقد بلغ الإنفاق العسكري العالمي عام 2011م ما مجموعه 1738 مليار دولار. ويساوي هذا الرقم 2.5% من الناتج الإجمالي العالمي، أو ما يعادل 249 دولارا لكل فرد في المعمورة..

ويفيد تقرير دولي بوجود 650 مليون قطعة سلاح صغيرة في أيدي المدنيين حول العالم. ويعني هذا الرقم أن هناك قطعة سلاح صغير لكل عشرة أشخاص من سكان المعمورة,,

وإن الكثير من عمليات تجارة الأسلحة يتم عبر المؤسسات أو الكيانات التجارية، والشركات ومزودي الخدمات، وسماسرة السلاح وتجاره، والجهات القائمة على نقلها، والشركات الصانعة أيضاً..

وعلى الرغم من ذلك، فإن المعضلة لا تزال قائمة. ولا يزال ضحايا الأسلحة النارية في ازدياد مطرد. ومنذ عام 2006م قتل أكثر من مليون شخص - أغلبهم من المدنيين- نتيجة اللجوء لهذه الأسلحة. وذهب أكثر من سبعمائة ألف من هؤلاء القتلى ضحية نزاعات سياسية.

ومع نهاية عام 2010م، تشرد أكثر من 27.5 مليون شخص داخلياً بسبب النزاعات المسلحة، بينما لجأ ملايين آخرون إلى دول مجاورة.. وأكثر تأثرا جراء تجارة الأسلحة غير الخاضعة للتنظيم النساء بشكل كبير والأطفال والشباب ففي بعض البلدان، يُجنّد الأطفال في صفوف القوات والجماعات المسلحة، ويُكرهون على القتال عنوة ..

وتمثل أكبر الدول التي تتاجر بالأسلحة في العالم هي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن – وهي الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة. كما يبرز من بين كبريات الدول التي تتاجر بالسلاح كل من ألمانيا، وإسرائيل، وإيطاليا، والسويد، وجنوب إفريقيا، وإسبانيا، وبلجيكا، وأوكرانيا. ومن ثم تجدون أكبر الدول المستوردة للسلاح مثل الهند .

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات

المؤتمر العام

وأشارت المتوكل إلى أن المؤتمر الذي تنظمه اللجنة الوطنية للمرأة على مدى يومين بمشاركة قيادات العمل النسوي يسعى إلى تأطير الجهود والمساعي الهادفة إلى تحسين أوضاع المرأة والتأهيل لمشاركة فاعلة لها في صناعة المستقبل وكافة الأنشطة والبرامج التنموية..منوهة بأن مؤتمر المرأة سيخرج بمجموعة من المطالب الأساسية التي ستضع أمام مؤتمر الحوار كما سيضع آليات محددة لمتابعة وتقييم تنفيذ هذه المطالب.

عدن.. بدء

وأشارت إلى أن حالات التظلمات للموظفين في المجال المدني تتوزع إلى أربع حالات بحسب نوعية التظلم ولذا فإن اللجنة قد أعدت الاستمارات الخاصة بكل حالة فهناك المبعدون عن وظائفهم ولم يبلغوا الأجلين والمحالون إلى التقاعد ولم يتحصلوا على حقوقهم اللائقة في استراتيجية الأجور وكذا المنقطعون عن العمل تحت أي مسمى والرابعة للموظفين الذين خصخصت مؤسساتهم ولفتت إلى أن اللجنة حتى لحظة كتابة الخبر لا تزال في اجتماع لاستكمال اتخاذ التدابير الأخرى وأنه سيجري خلال المرحلة الأولى التركيز على عملية الاستقبال تظلمات الموظفين العاملين في المؤسسات والمرافق التي تم خصخصتها وأن اللجنة في اجتماعها المنعقد حتى وقت متأخر من أمس تناقش كافة الخيارات المتعددة في ترتيب عملية الاستقبال وتخصيص توزيع أيام الأسبوع الأول التي سيحدد من خلالها استقبال التظلمات بحسب المرفق أو المصنع الذي تم خصخصته حيث سيخصص لكل مرفق من المؤسسات التي تم خصخصتها يوم محدد من أيام الأسبوعين الحاليين.

وأبدت ثقتها بأن المبعدين عن وظائفهم في السلك المدني يتحلون بقدر عال من الوعي والحرص في استعادة حقوقهم والالتزام بالسلوك الواعي في الطوابير المخصصة للاستقبال هذا وكانت اللجنة في غضون الأيام الماضية قد استمرت في عملية استقبال التظلمات للمبعدين في المجال العسكري والأمني ولا زال الباب مفتوحا لاستقبال التظلمات على مدى عام كامل أمام جميع الحالات التي شملها القرار الرئاسي ووفقا للآلية المتخذة من قبل اللجنة في ترتيب إجراءات الاستقبال.

الأمن القومي

على المستوى القريب والمتوسط والبعيد وتقدم المؤشرات الدقيقة للانذار المبكر في حالات الازمات ليتسنى تحديد الاهداف والعمل على التنسيق لاغراض تحقيق وتوظيف مقومات ومحددات منظومة الأمن الغذائي كل في ما يخصه.

واقترحت المذكرة انشاء جهة او هيئة معنية بالاشراف على المخزون العام والاحتياطي تتولى تحديد السعة المخزونية والعمل على استدامتها وبناء سلسلة من صوامع الغلال التابعة للحكومة والقطاع المختلط على امتداد البلاد من موانئ الوصول وحتى نقاط البيع للمستهلك الاخير.

كما طالبت بضرورة تقييم دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية اثناء تكليفها باستيراد مادة القمح وطحن الدقيق ودراسة امكانية توزيعها للمستهلك مباشرة والاحتفاظ بما يتم اقراره من الجهة المعنية بمثابة مخزون احتياطي تمهيدا لتفعيل دورها الاساسي في تأمين جزء من احتياجات المستهلكين للمواد الغذائية الاساسية والنهوض بدورها الهام في مختلف النشاطات المرتبطة بالأمن الغذائي والمخزون الاحتياطي لكسر الاحتكار وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

الاتحاد السمكي :

وأشار الجنيد إلى أن هذه القوارب المصادرة التي وصلت إلى الاتحاد بلاغات عنها من قبل أصحابها وأن هناك عددا آخر من القوارب المصادرة التي لم يبلغ عنها أصحابها الاتحاد أو الجهات المختصة في المحافظة نتيجة عدم ثقتهم فيها، وأن هناك المئات من الصيادين أفلسوا نتيجة هذه التعسفات والمعاناة التي ترتكب بحقهم من قبل السلطات الأريترية وسط صمت كبير من قبل الجهات اليمنية المختصة.

وأكد رئيس الاتحاد السمكي بالحديدة أنه تم إيصال مشكلة الصيادين اليمنيين بمحافظة الحديدة إلى جميع الجهات المختصة بالمحافظة والعاصمة صنعاء دون أن نجد إنصافاً أو آذاناً صاغية من قبل هذه الجهات.